المجاعة والطاعون وأثرهما على سلطنة المماليك
في الفترة ما بين عامي ٦٩٤-٦٩٥هـ ١٢٩٤-١٢٩٥م

دكتورة حياة ناصر الحجي
أستاذ مساعد - قسم التاريخ - جامعة الكويت

بعد النصر الكبير الذي حققته سلطنة المماليك في طرد الصليبيين من « عكا » آخر معقل صليبي في بلاد الشام منيت هذه الدولة الإسلامية بمجاعة مميتة ، ووباء ساحق ، الأمر الذي ألحق بها الضرر الكبير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[١]. ولعله من المؤسف حقاً أن ذلك حدث في أعقاب الجهاد المملوكي ضد الصليبيين الذي كلفهم من البشر ، والجهد ، والمال الشيء الكثير ، وجعل السلطنة أرضاً خصبة لما يمكن أن ينمو فيها من أسعار باهظة وندرة في الغذاء[٢].

ويشير ابن الفرات إلى أن ذلك الوباء الكبير شمل معظم بلاد مصر والشام والحجاز[٣]. هذه العبارة توضح - بما لا يدع مجالاً للشك - أن الوباء كان عظيماً بحيث أنه اجتاح الولايات الكبرى الثلاث التي تشكل سلطنة المماليك . ولا ريب أنه كان بعيد التأثير على الجيش المملوكي[٤]. صاحب الفضل الكبير في تتويج الانتصار الإسلامي في بلاد الشام .

(١) نزهة ، ورقة ٢٥ ب ، ٢٧ أ ، مالك ، ورقة ٤٢ أ ، مصر ، ورقة ٣٨ أ ، مرآة ، جـ ٤ ، ص ٢٢٧-٢٢٨ ، درة ، ورقة ٧١ أ ، ٧٣ أ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٣ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٠٧ ، ٨١٠ ، الخطط ، جـ ٣ ، القسم ٢ ، ص ١٧٧ ، الدرر جـ ٣ ، ص ٢٦٣ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥٧ ، ٦٨ .

(٢) تركية ، ورقة ٢٠ أ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ ، إغاثة ، ص ٣٢ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥٧ .

(٣) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٣ ، ١٩٩ .

(٤) Ayalon «The plague and its effects upon the Mamluk army» B.S.O. A. S., xv (1953) p. 68.

ويعدد المقريزي بعض المناطق التي تعرضت للجفاف والجوع لعدم توفر القوت ، فيذكر برقة ، وبلاد الشام ، والقدس ، والساحل إلى جانب مصر[٥]. كما يضيف ابن الفرات برقة وأعمالها ، وبلاد المغرب ونواحيها ، والحجاز ، وجميع الحدود الشرقية والغربية[٦].

وقد كانت بداية هذه الحوادث المفجعة مع تولي السلطان كتبغا المنصوري[٧] ولاية الحكم في دولة المماليك . ومن ثم بدأ يتردد على ألسنة الناس أن حكم كتبغا شؤم ، وأيامه نحسات[٨]، الأمر الذي يدل على ظهور رد الفعل السريع عند مشاعر الناس نتيجة انتشار الوباء مع الأيام الأولى لعهد السلطان العادل كتبغا المنصوري ، خاصة مع ظهور الزيادة المطردة في أسعار الغذاء « فبلغ كل إردب من القمح إلى مائة درهم ، والشعير إلى ستين ، والفول إلى خمسين ، واللحم إلى ثلاثة دراهم الرطل »[٩]. ثم تزايدت الأسعار حتى وصل سعر القمح إلى مائة وخمسين درهم للأردب الواحد[١٠].

ويفسر اليافعي أسباب حدوث الوباء المميت والمجاعة المهلكة أن ذلك يرجع إلى القحط الشديد ، والجفاف غير المحدود ، مما أدى إلى ظهور الغلاء ، وصعوبة الحصول على الغذاء ، خاصة القمح والخبز ، حتى بلغ الأمر بالناس إلى أكل الجيف من شدة الجوع ، واستحالة الحصول على الغذاء . كما تزايد عدد الموتى نتيجة الجوع ، ثم الإصابة بالوباء حتى بلغ أن دفن في يوم واحد ألف وخمسمائة جنازة . كما حدث الشيء نفسه في دمشق ، وبقية المدن الواقعة تحت حكم السلاطين المماليك[١١]. وهكذا بليت سلطنة المماليك بحدوث تلك المجاعة المهلكة التي عانى منها المجتمع المصري[١٢].

---

(٥) اغاثة ، ص ٣٢ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥٧ .

(٦) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ .

(٧) أنظر ترجمته ، تالي ، ورقة ٦١ ب – ٦٢ أ ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٨–٣٥٠ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٧ ، ٨ ، ٤٢–٤٣ ، ٤٤–٤٥ ، ٤٩–٥٠ ، ٥٥–٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣–٦٧ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٢–١٩٣ ، ٢٠٣–٢٠٥ .

(٨) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٠٧ .

(٩) اغاثة ، ص ٣٣ ، قارن تركية ، ورقة ٢٠ أ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ .

(١٠) جواهر ، ورقة ٥٩ أ ، قارن ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ .

(١١) مرآة ، جـ ٤ ، ص ٢٢٧–٢٢٨ ، أنظر كذلك ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ .

(١٢) نزهة ، ورقة ٢٥ أ – ب ، مصر ورقة ٣٦ ب – ٣٧ أ ، ٣٨ أ ، مرآة ، جـ ٤ ، ص ٢٢٧–٢٢٨ ، مالك ، ورقة ٤٢ أ ، درة ، ورقة ٧١ ب ، خبر ، جـ ٥ ، ص ٣٨٠ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٣ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٠٦–٨٠٧ ، ٨١٠ ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٩ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥٧–٥٨ .

ويشير المقريزي إلى سوء الأحوال الاقتصادية فيذكر أن ما حفظ من التقاوي للموسم الزراعي المقبل قد استولى عليه . إلى جانب أن خلو « الأهراء السلطانية »[١٣] من الغلال التي سبق أن وزعها السلطان الأشرف خليل بن قلاون على الأمراء قد زاد الأمر سوءاً . بل أن الوزير لجأ إلى الأسواق العامة والدكاكين لشراء العليق للدواب السلطانية[١٤]. وهذا يبين إلى حد ما أن المجاعة والطاعون لم يشمل جميع الطبقات في المجتمع المصري ، وإنما أصاب بشكل واضح الجماعات الفقيرة والأطفال والغرباء ، بينما كانت الطبقة الغنية والأمراء المماليك وأهل الجاه في مأمن من أضرار هذا الغلاء وما أعقبه من وباء مميت[١٥].

كما يؤكد المقريزي انتشار الجوع والطاعون بين الناس إلى حد أن بعضهم أكل الميتة والقطط والحمير بل أكل بعضهم لحم بعض[١٦]، كما تزايد عدد الوفيات إلى درجة العجز عن إثبات اسم كل متوفي في « ديوان المواريث الحشرية »[١٧]، فما كان من السلطان كتبغا المنصوري أمام هذا الوضع الصعب إلاّ أنه فرق الفقراء على أصحاب الأموال رفقة بأحوالهم وسوء أوضاعهم[١٨]. وهذا الوضع يثبت أن السلطان المملوكي كان شديد الاهتمام بما يواجه السلطنة آنذاك من ندرة في الغذاء ومعاناة الوباء[١٩].

ويفسر المقريزي هذه الواقعة في كتابه « إغاثة الأمة بكشف الغمة » فيقول : « فلما تجاوز الأمر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء وذوي الحاجات ، وفرقهم على الأمراء ، فأرسل إلى أمير المائة

(١٣) الأهراء : جمع « هرى » بضم الهاء وكسر الراء وتشديد الياء ، وهي بيت كبير تجمع فيه الغلال التي للسلطان . وكانت الفسطاط هي مقر الأهراء السلطانية ، كما كان اقليم المنفلوطية يزرع قمحاً وفولاً وشعيراً تحمل جميعها مع غيرها من الغلال إلى الأهراء السلطانية بالفسطاط . أنظر صبح ، جـ ٣ ، ص ٣٩٥ ، ٤٥٢ .

(١٤) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٠٨-٨٠٩ .

(١٥) Ayalon, op.cit., p. 69.

(١٦) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٠ .

(١٧) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٠ . أما عن « ديوان المواريث الحشرية » فكان يختص بجمع مال من يموت وليس له وارث . وكان لهذا الديوان ناظر يولي من قبل السلطان بتوقيع شريف ومعه مباشرون من شاد وكاتب وشهود . وكان كاتب « ديوان المواريث الحشرية » يكتب يوماً تعريفاً بمن يموت بمصر منذ الصباح حتى وقت العصر ، فمن توفى بعد العصر أضيف إلى سجل اليوم التالي . ولمزيد من التفاصيل أنظر صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٠ ، الخطط ، جـ ١ ، قسم ٢ ، ص ١٩٧ .

AL-HAJJI, Internal Affairs of Egypt, pp. 166, 167.

(١٨) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٠٠ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٠ .

(١٩) Ayalon, op.cit. p. 71.

مـائـة فقير ، وإلى أمير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمير العشرة عشرة . فكان من الأمراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثروداً في مرقة الخبز ، يمده لهم سماطاً يأكلون جميعاً ، وفيهم من يعطي فقراءه رغيفاً رغيفاً ، وبعضهم كان يفرق الكعك ، وبعضهم يعطي رقاقاً ، فخف مـا بـالنـاس من الفقر »[٢٠].

يمكن أن نستنتج من هذه البادرة عـدة أمور ، أولاً : محـاولـة ممثلـة في شخص السلطـان حصر أعداد الفقراء والمحتـاجين في المجتمع المصري في سبيل توزيعهم توزيعـاً عـادلاً بين الأمراء كلاً حسب رتبته وقدرته المالية . ثانياً : وضع الأمراء ضمن دائرة المسئولية تجـاه مـا كان يكابـده المعسرون من الجوع وعدم توفر القوت اليومي . ثالثاً : مراعاة الحالة المـاديـة لكل أمير بحيث يكون مسئولاً عن عدد من الفقراء يتناسب مع مايستطيع أن يوفره لهم من الطعـام اليومي مع الأخـذ بعين الاعتبـار أنه ربما تطول الأزمة أكثر مما كان يتوقع . رابعـاً : أن كل أمير كان حراً في كيفيـة العنـايـة بهؤلاء الفقراء الذين تولى مسئولية رعايتهم بحيث يوفر لهم الغذاء اليومي حسبما يراه مناسبـاً سواء في نوع الطعام المقدم ، أو في كيفية حصول كل منهم على نصيبه . وذلك إما مشاركة في مائدة واحدة ، أو مقداراً يحمله معه إلى منزلهحيث أصبح الأمر مقروناً بشخص الأمير ، وقدرتـه المـاليـة ، ورغبتـه في كسب الأجر والثواب في مساعدة أولئك المحتاجين . فالأمير على ذلـك ملزم برعـايـة عـدد مفروض عليه من المعسرين ، ولكنه مخير في كيفية توفير تلك العنـايـة . ولاشـك أن في ذلـك الحل المؤقت تفريجاً للبعض عما حل بهم من الكرب والضيق .

بالإضافة إلى ذلك وجد من أصحاب الأراضي الزراعية من عمل على بذل محصولـه الزراعي كلـه صدقة يأكل منه الجائع متى أراد ، وحيثما شـاء . فـالأمير فخر الـدين الطنبغـا المسـاحي كان يملـك مائة فدان زرعت جميعهـا فولاً جعلـه مشـاعـاً يـأكل منـه الفقراء متى أرادوا حتى نفـذ المحصول عن آخره . بل أن الأمير الطنبغـا عنـدمـا زار أجران الفول لم يجـد سوى تل كبير من القشر حيث أكل الفقراء فوله أخضر فأمر « أن يدرس لينتفع بتبنه ، فحصل منه سبعمائة وستون إردبـاً . فعـد ذلـك من بركة الصدقة وفائدة أعمال البر »[٢١]

وبالإضافـة إلى ذلـك يـذكر المقريزي في كتـابـه « إغـاثـة الأمـة بكشف الغمـة » – استطراداً لحوادث عـام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م ومـا جرى فيـه من غـلاء في الأسعـار ونـدرة في الغـذاء – فيقـول :

(٢٠) اغاثة ، ص ٣٥ .

(٢١) اغاثة ، ص ٣٦ .

« فأخرجت الغلال من الأهراء ، وفرقت في المخابز والجرايات لكل صاحب جراية ست جرايات في شهرين . وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب في كل يوم خمسين وستمائة إردب ، ما بين قمح وشعير ، وراتب الحوائج خاناه عشرين ألف رطل لحم في اليوم . وكان قد ظهر الخلل في الدولة لقلة المال ، وكثرة النفقات ، فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين ، وطرحت البضائع بأغلى الأثمان على التجار »(٢٢).

وعلى ذلك يمكننا أن نستخلص بعض الاستنتاجات من هذا النص ، فنجد أن « الأهراء السلطانية » أو مخازن الغلال لم تكن خاوية تماماً ، وإنما كان بها كميات قليلة تم إخراجها وتفريقها على المحتاجين والمعسرين ، وفق خطة منظمة بالتعاون مع المخابز العامة ، والأفران المتفرقة في مختلف المناطق . كما أخذت الحكومة بنظام التقشف في توزيع الجرايات والرواتب بين الأمراء وأصحاب الرتب السلطانية والأميرية والديوانية بحيث قلت كمية الجراية المعتادة ، وتباعدت الفترة بين الواحدة والأخرى ، ضماناً لحسن الصرف بما يتناسب مع الأحوال المعسرة التي كانت تمر بها سلطنة المماليك بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص .

ولكن يظهر واضحاً أن هذه المحاولات للتخفيف من الأزمة لم تأت بنتيجة ملموسة ، الأمر الذي تطلب من الحكومة القيام بإجراء غير عادي نحو بعض الإداريين وخاصة ممن يتولون جمع الضرائب من الأقاليم والمدن والقرى فعملت على مصادرة أموالهم ، واستخدامها في سبيل التخفيف عمن ضاقت بهم الأحوال . ولا يغيب عن ذهن الدارس أن هؤلاء الإداريين والمباشرين كانوا يأخذون من جباية المال ، وجمع الضرائب عنوة الشيء الكثير ، ويدخلونه إلى خزائنهم الخاصة .

بالإضافة إلى ذلك بدأت الحكومة تعمل وفق نظام الإشراف المباشر في توزيع البضائع على التجار بأثمان غالية ، وذلك لكي تسنح لها فرصة جمع مبالغ مالية مناسبة تستغل في الصرف الملائم للتغلب على الأزمة . وقد يخيل للدارس أن بيع هذه البضائع بأثمان مرتفعة سيزيد الوضع سوءاً ، وسيعرضها التجار بأضعاف أثمانها الكبيرة فتصبح فرصة الحصول عليها ، أو شراؤها مستحيلة ، إلاّ أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تخيل حدوث ذلك بسبب حالة العسر التي كانت عليها الطبقات الفقيرة حيث بات التفكير في شراء مثل هذه البضائع غير وارد ، واقتصر الشراء على الأثرياء الذين كانت لديهم القدرة على شراء هذه البضائع الغالية ، فإن تم ذلك توفر في الخزائن السلطانية مال

(٢٢) اغاثة ، ص ٣٣ ، أنظر كذلك ص ٣٨ .

كثير يمكن الإفادة منه في شراء المواد الغذائية من البلاد المجاورة ، أو حتى ممن يخزنها في بيوته وأجرانه من الأمراء المماليك .

وقد استفاد من هذا الغلاء في أسعار جميع أنواع الأغذية فئة من التجار الذين كانوا يخزنون البضائع المختلفة من حبوب وبقول ، فلما حلت الأزمة كان في ذلك لهم مناسبة طيبة لبيعها بأسعار باهظة ، فجنوا من وراء ذلك الأرباح الطائلة ، وبلغوا مقداراً كبيراً من الثراء السريع خلال فترة وجيزة[٢٣]. وهذا يدل على عدم وجود الإحساس بالمسئولية عند البعض ، حيث وجدوا في معاناة الخلق فائدة لهم ، وكان يجدر بهم الإسهام في التخفيف من آثار الأزمة ببيع ما يملكون من مواد غذائية بأسعار مناسبة أملاً في مساعدة المحتاج ، ورغبة في الأجر والثواب ، ولكن يبدو أن الأطماع المادية فاقت في استحواذها على نفوس البعض تلك القناعات الروحية التي يسمو بها الأخيار .

ثم بلغ الوضع من السوء أن قام بعض المسئولين بأعمال تضمنت كثيراً من أوجه الظلم في سبيل التخفيف عن أنفسهم من آثار الأزمة ، من ذلك مثلاً أن الوزير الصاحب فخر الدين بن الخليلي استولى على قدر كبير من الأموال الموروثة التي كانت تتحصل « لديوان المواريث الحشرية » لصرفها على مايريده من الأطعمة اللذيذة في غذائه وعشائه ، فكان يحرم الورثة من حقهم في ميراث أهلهم حيث يتحول كل ما يحق للوارث إلى « ديوان المواريث الحشرية » ، ومن هناك إلى بيت الوزير . في حين يضيع الورثة الكثير من الجهد والوقت في سبيل إثبات حقهم في إرثهم فلا ينالهم بعد العناء الطويل والمشقة سوى الفشل في إثبات حقهم وتحصيل ميراثهم[٢٤].

وعلى ذلك يمكن أن نستخلص من هذه الأقوال على لسان مؤرخي العصر المملوكي أن الأقاليم المملوكية في أواخر القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي قد بليت بجفاف وقحط نتج عنه تلف كبير في المزروعات والمحاصيل الغذائية[٢٥]. وقد زاد الوضع سوءاً انتشار المرض والوباء بين الناس ، وبصفة خاصة بين الفقراء والعامة[٢٦]، فتفشى الموت بين الخلق إما بسبب الجوع أو المرض ،

---

(٢٣) اغاثة ، ص ٣٦ – ٣٧ .

(٢٤) اغاثة ، ص ٣٧ – ٣٨ .

(٢٥) Dols, Plague in Early Islamic History, Journal of the American Oriental Society, Vol. 94.3 (1974) p.374

(٢٦) Ayalon, op.cit. p. 69.

وبلغ درجة كبيرة حتى كان يموت في القاهرة والفسطاط « كل يوم ألوف ، ويبقى الميت مطروحاً في الأزقة والشوارع ، ملقى في الممرات والقوارع اليوم واليومين لا يوجد من يدفنه لاشتغال الأصحاء بأمواتهم والسقماء بأمراضهم »[٢٧]. الأمر الذي جعل كتبغا يحرص على توزيع الفقراء بين الأغنياء ليكونوا في رعايتهم ويمكن تأمين الغذاء لهم .

وزاد من تفاقم الأزمة انتشار الأمراض في القاهرة والفسطاط إلى جانب معظم المناطق الريفية والقرى النائية ، فكثر الطلب على الأدوية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها « فباع عطار برأس حارة الديلم[٢٨] من القاهرة في شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم ، وبيع من دكان يعرف بالشريف عطوف من سوق السيوفيين[٢٩] بمثل ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية[٣٠]، وآخر خارج باب زويلة[٣١] – بيع في كل واحد منها بنحو من مثل ذلك »[٣٢] . إذن كان هناك إقبال هائل على طلب الدواء بسبب تفشي الأمراض بين الناس ، فاستفاد من ذلك العطارون حيث تمادوا في رفع سعر الأدوية ، وكسبوا من وراء ذلك الأرباح الطائلة . وهنا يظهر واضحاً عدم وجود الرقابة الحكومية في الإشراف الدقيق على عملية بيع الأدوية وفق أسعار معقولة يقدر الناس على دفعها خاصة أن الوضع المادي كان متدهوراً . لقد كانت تلك الأزمة الصحية فرصة طيبة لأصحاب دكاكين العطارة للثراء السريع على حساب المريض والمحتاج .

ولم يقتصر ذلك على العطارين بل شمل الطلب الأطباء « وبذلت لهم الأموال ، وكثر تحصيلهم ، فكان كسب الواحد منهم في اليوم مائة درهم »[٣٣]. مما يدل على معاناة الناس من الأمراض المختلفة وبذل الغالي والنفيس في سبيل الاستشفاء والراحة .

---

(٢٧) السلوك ، جـ ١ ص ٨٠٩ .

(٢٨) أنظر الخطط ، جـ ٢ ، ص ٨ – ١٠ .

(٢٩) أنظر الخطط ، جـ ٢ ، ص ٩٧ .

(٣٠) أنظر الخطط ، جـ ٢ ، ص ٥ – ٨ .

(٣١) أنظر الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٨٠ – ٣٨١ .

(٣٢) اغاثة ، ص ٣٥ .

(٣٣) اغاثة ، ص ٣٥ .

وتطورت الأمور من سيء إلى أسوأ حيث ارتفع سعر القمح حتى بيع كل إردب بمائة وعشرين درهماً بعد أن كان بخمسة وعشرين درهماً[٣٤]، ثم تزايد السعر إلى مائة وستين درهماً للإردب الواحد[٣٥].

كما فشى الموت في القاهرة بسبب الوباء فأحصى من مات بها ، وثبت اسمه في « ديوان المواريث الحشرية » في ذي الحجة سنة ٦٩٤هـ / تشرين الأول - أكتوبر سنة ١٢٩٤م ، فبلغوا سبعة عشر ألفاً وخمسمائة[٣٦].

كذلك عم الغلاء والقحط ممالك المشرق والمغرب والحجاز وبرقة حتى بلغ سعر إردب القمح بمصر مائة وخمسين درهماً فضة .

ولا نملك هنا إلاّ أن نلخص الوضع الإقتصادي في سلطنة المماليك وبالذات في عهد السلطان العادل كتبغا المنصوري على النحو التالي : أولاً : ارتفاع كبير في اسعار المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والخبز واللحوم بأنواعها ، ثانياً : ندرة المواد الغذائية المعروضة في الأسواق والدكاكين العامة وصعوبة الحصول عليها ، ثالثاً : خلو المخازن السلطانية من الغلال أو المخزون الاحتياطي من الغذاء للاستعاضة به وقت الأزمات الاقتصادية ، رابعاً : إنتشار الوباء في جميع الأقاليم المملوكية مصر ، والشام ، والحجاز ، وتلا ذلك انتشار الطاعون بشكل واسع ، وعلى نطاق كبير ، بين جميع الطبقات وخاصة الفقيرة . وإذا ماتجاوزنا عن لوم السلاطين المماليك نتيجة لما حدث من جفاف في الأراضي الزراعية ، وندرة في هطول الأمطار ، وقصر مد النيل ، وعدم حدوث الفيضان المنتظر ، فلا نستطيع أن نتجاوز عن اتهامهم بالتقصير في عدم توفير الغذاء المخزون ، أو الاحتياطي من المحاصيل الزراعية للاستفادة منه في وقت الحاجة بحيث يتم توزيع الغذاء المخزون وفق نظام يقوم على التوزيع العادل للغذاء بين المحتاجين تدريجياً حتى تنتهي الأزمة ، لا كما حدث حين قام سلطان بعينه بتوزيع ما في الأهراء السلطانية من مخزون بين الأمراء[٣٧]، فلما وقعت الأزمة كانت تلك المخازن خاوية ، وهذا مالا يغفره التاريخ لأولئك السلاطين .

---

(٣٤) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥٧ .

(٣٥) النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥٧ ، قارن ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ .

(٣٦) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥٧ .

(٣٧) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٠٨ .

كذلك لا يمكننا أن نغفل التقصير الواضح في بناء السدود وبحيرات الماء العذب من ماء النيل للاستفادة منه في حالة عدم حدوث الفيضان . ويظهر واضحاً في الحقبة التالية إدراك السلاطين المماليك لأهمية هذه الانجازات حيث شهد عصر الناصر محمد بن قلاون بناء العديد من السدود وبحيرات الماء العذب مثل الخليج الكبير أو الخليج الناصري بين بولاق والقاهرة[٣٨].

وعلى أية حال فلم تنته الأزمة مع نهاية عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م بل اشتد الغلاء[٣٩] والمجاعة والطاعون حتى بات من المستحيل الحصول على القمح ، والفول ، والترمس وغير ذلك من الغذاء ، كما اختفى اللحم بأنواعه ، وندرت الفواكه[٤٠] ، وهلك الحيوان إلى جانب الإنسان نتيجة عدم توفر الغذاء وارتفاع الأسعار ، « ثم تفاقم الأمر ، فأكل الناس الميتة من الكلاب ، والمواشي وبني آدم ، وأكل النساء أولادهن الموتى »[٤١]. وبذلك يكون الطاعون قد قضى على أعداد كبيرة من الكثافة السكانية في السلطنة المملوكية[٤٢].

ويبدو أن من المحاولات التي اجتهد المشرفون الحكوميون في إنجازها جلب الغلال من الأقاليم المملوكية التي كانت في مأمن من المجاعة والوباء حيث بات الناس يمنون أنفسهم بمجيء المحاصيل الجديدة ، إلا أن هذه المحاولة فشلت والأماني تبخرت بوصول الأنباء بفساد الزرع في مناطق برقة ، وإقليم البحيرة الغربية ، وإقليم الشرقية ، والصعيد الأعلى[٤٣]. الأمر الذي يقطع بوقوع الأزمة في مختلف الأقاليم المصرية[٤٤] بسبب تلف المزروعات نتيجة هبوب رياح سوداء حملت معها تراباً أصفر[٤٥]، ففسدت جميع المحاصيل . إذن كانت العوامل المناخية أسباباً رئيسية لما وقع في مصر من أزمة اقتصادية . كما كانت هذه التغيرات المناخية سبباً في انتشار الأمراض والحميات بأنواعها بين الناس[٤٦].

---

(٣٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥٠ – ٤٥١ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٢٤ – ١٢٨ .

(٣٩) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ ، اغاثة ، ص ٣٣ .

(٤٠) جواهر ، ورقة ٥٩ أ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٠٨ .

(٤١) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٤ ، قارن ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ .

(٤٢) Ayalon, op.cit. p. 68.

(٤٣) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ ، اغاثة ، ص ٣٣ – ٣٤ .

(٤٤) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ .

(٤٥) اغاثة ، ص ٣٣ .

(٤٦) اغاثة ، ص ٣٤ .

وقد ترتب على تلف المحاصيل الزراعية قلة المعروض في الأسواق من الأرز ، والسمسم ، والقلقاس ، وقصب السكر ، فارتفعت الأسعار ، وصعب الشراء ، واتسعت المجاعة[٤٧]. كما ارتفعت أسعار جميع أنواع الحبوب والخضروات والفواكه والطيور والحيوانات[٤٨].

إلى جانب ذلك أصبح هناك قلة في أنواع المطروح من المحاصيل في الأسواق ، فندر السكر والعسل ، واختفت الفواكه من الدكاكين ، وارتفع سعر البيض والدجاج واللحوم بأنواعها ، وحدث الشيء ذاته مع الفول والعدس والشعير والقمح[٤٩]. مما يظهر أن الندرة في المعروض من المواد الغذائية شمل العناصر الأساسية والثانوية ، حيث عم الضرر الفقير والغنى المقتدر على دفع المبالغ الكبيرة في سبيل الحصول على مختلف الأنواع الغذائية فكان في ذلك نهاية لمظهر الرفاهية في غذاء الأمراء المماليك ، والأغنياء ، والأعيان .

كما جاءت الأنباء إلى مصر بأن الحوادث ذاتها قد وقعت في القدس ، وحلب ، والكرك ، والشوبك ، وبلاد الساحل الشامي ، وكذلك في مكة ، وقرى الحجاز ، وبلاد اليمن[٥٠]. فقد أكدت الأخبار الارتفاع الهائل في الأسعار حيث عم القحط الأراضي الزراعية ، وفسدت الغلال ، وتلفت المحاصيل[٥١] لدرجة أن كمية ما كان يرصد من الغلة للحملات الحربية المفاجئة قد استهلك بتوزيعه بين سكان هذه المناطق بسبب معاناتها من الجوع والمرض[٥٢]. ويذكر المقريزي أن كمية تلك الغلة المحفوظة كانت تزيد « عن عشرين ألف غرارة »[٥٣]. الأمر الذي يوضح أن الوضع حينذاك كان قاسياً وصعباً لدرجة التضحية بما كان يحفظ من الغلة لحالات الحرب الطارئة حيث كانت السلطنة المملوكية في حالة طوارىء تشابه ، بل تفوق ، في ضراوتها حالة الحرب أو الغزو المباغت . ومن النتائج التي ترتبت على ذلك ظاهرة الهجرة التي عمت سائر الناس في مختلف الأقاليم المملوكية شرقاً وغرباً[٥٤] طلباً للغذاء والأمان والسلامة .

---

(٤٧) اغاثة ، ص ٣٤ .

(٤٨) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٠٨ .

(٤٩) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٠٨ ، اغاثة ، ص ٣٤ .

(٥٠) اغاثة ، ص ٣٤ – ٣٥ ، ٣٨ .

(٥١) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٩ .

(٥٣) اغاثة ، ص ٣٤ .

(٥٣) اغاثة ، ص ٣٤ .

(٥٤) اغاثة ، ص ٣٤ .

وأصبحت مصر مقصد عدد كبير من المهاجرين من مختلف البقاع المملوكية والأقاليم الشرقية ، إذ كان الناس يعتقدون بأن مصر بما اتصفت به من خيرات . وما عرف عنها من النشاط التجاري المزدهر بمنجاة من تلك الكوارث ، فبدأ الزحف السكاني نحوها غير أنّ حقيقة الحال تؤكد أن مصر أيضاً كانت تقاسي أزمة اقتصادية عصيبة[٥٥].

وقد كان من الطبيعي نتيجة عجز الناس عن الحصول على قوتهم اليومي ، إلى جانب اكتظاظ القاهرة بالناس المهاجرين من مختلف المناطق ، مع شدة الجوع ، وارتفاع الأسعار ، وندرة الغذاء أن عمت البلاد ظاهرة الفوضى والنهب فبات الناس يتجمهرون عند المخابز والأفران ، فينهب العجين وهو محمول إلى الفرن قبل أن يتم خبزه مما استدعى إعلان حالة الحراسة المشددة ترافق العجين إلى الفرن ، ثم تحمي الخبز حتى يتم توزيعه على المخابز ، بحيث ينال من يحاول الاقتراب من هذا أو ذاك الضرب بالعصى دون رحمة[٥٦]. كل ذلك في سبيل تأمين نظام يتناسب مع حالة الطوارىء هذه ، فينال كل واحد نصيبه ولو كان قليلاً . ومع ذلك فإن شدة الجوع جعلت البعض لا يبالي بالحرس أو الضرب فيلقي بنفسه على الخبز ليخطف شيئاً فلا ينوبه سوى العقاب الشديد والضرب دون هوادة .

ورغم أن المبالغة تظهر واضحة في سطور هذه الكتابات المملوكية[٥٧]، إلاّ أنها تدل دلالة واضحة على سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الوضع بلغ على مختلف الأصعدة ، حداً لا يحتمل فكان مقلقاً للسلطان ، مؤلماً للأمراء والمقتدرين ، مميتاً للفقراء والمعسرين .

وهكذا شهدت سنة ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م معاناة اقتصادية مريرة[٥٨] تفاقم فيها الوضع إلى درجة عجز عن احتمالها كثير من الناس[٥٩]، وبات الأمير والغني يخشى نفاذ القوت من بيته فيجد نفسه وأهله في مواجهة أزمة الغلاء ثم الجوع والهلاك[٦٠].

---

(٥٥) اغاثة ، ص ٣٥ .

(٥٦) اغاثة ، ص ٣٥ .

(٥٧) Ayalon, op.cit. p. 69.

(٥٨) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٠٨ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٣ ، اغاثة ، ص ٣٣ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥٧ .

(٥٩) جواهر ، ورقة ٥٩ أ .

(٦٠) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٣ – ٨١٤ .

وتشهد الحوادث مشاركة السلطان العادل كتبغا المنصوري ، والأمراء المماليك ، ومحتسب القاهرة ، والأعيان في العمل للخلاص من هذه الأزمة المهلكة ، إلاّ أن الوضع بدأ يائساً مع انتشار وباء الطاعون وكثرة الوفيات في المدن والأعمال والقرى[٦١]. وتفشى الموت بشكل واضح في القاهرة وظواهرها حيث كان فناء عظيم ، إذ زاد عدد الخارجين من الأموات ، في اليوم الواحد ، من باب واحد من أبواب المدينة ، على سبعمائة نفس ناهيك عن الأبواب الأخرى والظواهر المتعددة[٦٢].

« ثم أعيا الناس كثرة الموت ، فبلغت عدة من يرد إسمه الديوان السلطاني في اليوم ماينيف عن ثلاثة آلاف نفس ، وأما الطرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم ، وحفرت لهم الآبار والحفائر وألقوا فيها ، وجافت الطرق والنواحي والأسواق من الموتى »[٦٣].

وربما يكون في هذه التعبيرات شيء من المبالغة في وصف ما حدث ، إلاّ أن هذه المبالغة تصور مدى ما كان الناس يشعرون به من القسوة والأسى نحو تلك الأزمة بحيث بات الوضع يفوق قدرتهم على احتمال الألم والحزن . ويضيف المقريزي أنه نتيجة انتشار الوباء خلت الضياع من أهلها ، وتناقصت أعداد سكان القرى المختلفة[٦٤].

وهكذا مر عام كامل والأزمة قائمة بل في تزايد مما أدى إلى تدهور واضح في اقتصاد الدولة ، نتج عنه تضخم مالي شديد حيث « كثرت الفلوس ، فعملت كل أوقية بسدس درهم »[٦٥]. الأمر الذي يظهر قلة القيمة الشرائية للدرهم حيث كانت تلك السيولة النقدية لا تغطي أية قيمة شرائية تذكر . ولكن الوضع تحسن قليلاً حينما استقر « الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلس درهم ، هذا أول ماعرف من وزن الفلوس »[٦٦]. ولا شك أن هذا يدل على قلة الاحتياطي أو المحفوظ في الخزائن السلطانية أو بيت المال من الذهب والفضة ، فبلي المجتمع المصري بندرة الغذاء ، وغلاء الأسعار ، إلى جانب المرض والطاعون ، إضافة إلى خزائن خاوية من الاحتياط المعدني الثمين الذي

---

(٦١) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٠٠ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٤ – ٨١٥ .

(٦٢) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٠٩ .

(٦٣) اغاثة ، ص ٣٥ – ٣٦ ، أنظر كذلك النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥٧ .

(٦٤) اغاثة ، ص ٣٦ .

(٦٥) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٠ .

(٦٦) اغاثة ، ص ٣٧ .

ربما يعين على انفراج الأزمة . إلاّ أن الحكومة نجحت في أن يستقر سعر الرطل من الفلوس درهمين رغبة في تحقيق شيء من الاستقرار الاقتصادي في المجتمع[٦٧].

كذلك وصلت الأخبار من بلاد الشام بتزايد الأسعار ، وجفاف المياه ، وندرة الأمطار[٦٨]، وحدث الشيء ذاته في الحجاز[٦٩]. وأصبح الوضع عصيباً ومحيراً فكان المتنفس الروحي لعامة الناس هو الدعاء ، وإقامة الصلاة متوجة بالدعوات لنزول الغيث حيث ظهر العجز واضحاً في إمكانية قيام الحكومة بأية خطوة أو إجراء تجاه حل الأزمة[٧٠].

وعلى ذلك كان الطابع العام للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة ارتفاع هائل في الأسعار مع انتشار المجاعة ، ثم الوباء والطاعون الذي بليت به سلطنة المماليك في عهد العادل كتبغا حيث جاع الفقراء حتى الموت ، وعانى المريض حتى الفناء الأمر الذي جعل من هذا الوضع محوراً رئيسياً يميز أوضاع هذه الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك[٧١].

وانتهى عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م دون أن يحدث أي تغيير على الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي ، أما من الناحية السياسية فقد تم عزل السلطان العادل كتبغا المنصوري على يد نائبه حسام الدين لاجين المنصوري[٧٢] الذي أصبح السلطان الجديد لدولة المماليك .

ولعله من المصادفات الغريبة أن انخفضت الأسعار مع تولي السلطان الجديد حسام الدين لاجين المنصوري زمام الحكم إلى نصف السعر الذي كانت عليه ، فسر الناس بذلك[٧٣]، فقد كان

(٦٧) Ayalon, The system of payment in Mamluk Military Society, J.E.S.H.O. (1958) p. 49.

(٦٨) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢١١ ، جواهر ، ورقة ٥٩ أ ، اغاثة ، ص ٣٨ .

(٦٩) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢١١ – ٢١٢ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٥ .

(٧٠) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٥ .

(٧١) نزهة ، ورقة ٢٥ ب ، ٢٧ أ ، مالك ، ورقة ٤٢ أ ، مصر ، ورقة ٣٨ أ ، مرآة ، جـ ٤ ، ص ٢٢٧–٢٢٨ ، درة ، ورقة ٧١ أ ، ٧٣ أ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٣ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٠ ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٨ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٦٨ .

(٧٢) أنظر ترجمته : ذيل ، ورقة ٤٣ ب – ٤٤ أ ، خبر ، جـ ٥ ، ص ٣٨٦–٣٨٧ ، ٣٨٩–٣٩٠ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٢٢–٢٢٣ ، العبر ، جـ ٥ ، القسم ٥ ، ص ٨٧٩–٨٨٢ ، ٨٨٣–٨٨٤ ، ٨٨٥ ، تشريف ، ص ٦٠ ، ٧١–٧٢ ، السلوك ، جـ ١ ، ٨٢٠–٨٢٨ ، ٨٢٩–٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣–٨٣٧ ، ٨٤٨–٨٤٩ ، ٨٥٢ ، ٨٥٦–٨٥٧ ، ٨٥٩–٨٦٥ ، النجوم ، ٨ ، ص ١٢ ، ١٧ ، ٨٥ ، ٩٢–٩٩ ، ١٠١–١٠٩–٢٢٤ .

(٧٣) جواهر ، ورقة ٥٩ أ ، تركية ، ورقة ٢٠ أ ، اغاثة ، ص ٣٩ .

إردب القمح بأربعين درهماً فانحط سعره إلى عشرين درهماً ، وبلغ سعر إردب الشعير عشرة دراهم بدلاً من ثلاثين[٧٤].

من هذه الدراسة يمكننا أن نوضح النتائج التالية :

(١) بليت سلطنة المماليك طوال سنتين ٦٩٤ – ٦٩٥هـ / ١٢٩٤ – ١٢٩٥م بغلاء فاحش في أسعار المواد الغذائية ، فانتشرت المجاعة بشكل واسع ، ثم استفحل الوباء بين الناس حتى ابتلوا أخيراً بالطاعون . وقد كان عدم فيضان النيل عاملاً أساسياً في وقوع هذه المحنة الشاملة في مصر .

(٢) تعتبر العوامل الاقتصادية هي الأسباب الرئيسية لحدوث هذه الأزمة التي عانى منها جميع سكان سلطنة المماليك وبخاصة الشعب المصري .

(٣) عمت المجاعة ثم الوباء معظم أقاليم سلطنة المماليك مثل بلاد الشام ، الحجاز ، اليمن وبرقة .

(٤) شمل الغلاء جميع المواد الغذائية الأساسية والثانوية إلى جانب السلع الأخرى نتيجة قلة العرض في الأسواق العامة والدكاكين .

(٥) كان حدوث هذه الأزمة مع تولي السلطان العادل كتبغا المنصوري كرسي الحكم فاعتبره الناس نذير شؤم وقدوم شر .

(٦) كشفت الحوادث عن مظاهر الترف التي حظى بها الأمراء المماليك دون الشعب المصري حيث نجد السلطان المملوكي لا يتردد في توزيع المحفوظ من المحاصيل في الأجران بين الأمراء المماليك دون خشية حدوث أزمات مفاجئة تجعل الحاجة لهذه المحاصيل ملحة وضرورية .

(٧) ظهر تأثير هذه الأزمات الاقتصادية الاجتماعية بشكل واضح وخاص على الطبقات الفقيرة وعامة الناس والأطفال والغرباء وعابري السبيل .

(٨) حصول كبار الإداريين من الموظفين الرسميين في الدولة على مبالغ مالية طائلة ظلماً وبهتاناً ، من ذلك مثلاً استيلاء الوزير على أموال الورثة الذين يعجزون نتيجة العقبات الإدارية عن إثبات حقهم في إرثهم من خلال المعاملات التي لابد أن تتم في « ديوان المواريث الحشرية » .

(٩) كان هناك تسجيل احصائي للوفيات في سلطنة المماليك في « ديوان المواريث الحشرية » ، ويظهر قيام هذا الجهاز الإداري بعمله واضحاً عند بدء الأزمة ، إلاّ أن عملية التسجيل باتت مستحيلة مع تكاثر الوفيات نتيجة انتشار الطاعون .

(٧٤) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٢٣ .

(١٠) روايات المؤرخين المماليك لحوادث الغلاء والوباء والطاعون تحمل بين سطورها الكثير من المبالغة سواء في وصف الأزمة وتأثيرها ، أو في أعداد الوفيات ، إلاّ أنه لا يفوت الدارس أن هذه الأرقام ليست دقيقة تماماً ، وإنما تعبر عن تأثر المعاصرين لما حدث من نكبات متتالية بليت بها الطبقات السفلي بشكل خاص .

(١١) إزاء هذه الأزمة كان لابد من حل عاجل يخفف من آثارها عند الناس فقام السلطان المملوكي بتوزيع الفقراء بين الأمراء المماليك الأغنياء كي يقوموا بمسئولية العناية بهم حتى ينفرج الحال .

(١٢) كان للأمراء المماليك دور كبير في رعاية المحتاجين والمعسرين ضمن مشاركة جماعية موحدة لمواجهة نتائج هذه الكارثة الاقتصادية الوخيمة .

(١٣) لعب رجال الدين دوراً كبيراً في تحقيق الاطمئنان النفسي عند المتضررين حيث كانت الصلوات الجماعية سبيلاً لرفع الروح المعنوية عند المؤمن الذي لابد أن يرى في تلك المحنة امتحاناً للصبر والإيمان .

(١٤) كان هناك من الأمراء والأغنياء من تبرع بكل ما يملك من محاصيل زراعية للتخفيف عن الناس من آثار المجاعة .

(١٥) وضع السلطان خطة منظمة ومحكمة في توزيع ما تم جمعه من بقايا المحاصيل الزراعية في المخازن السلطانية حيث اتخذت الاحتياطات اللازمة لتوزيعه بين الأفران والمخابز والدكاكين بشكل منظم وتدريجي لتمكين كل محتاج من الحصول على جزء مما يلزمه من قوت ضروري .

(١٦) لم تتردد السلطة العليا مطلقاً في مصادرة أموال أولئك المباشرين وجامعي الضرائب الذين اغتنوا على حساب الشعب الذي يدفع الضرائب مضاعفة للمباشر عنوة وقهراً ولا يملك حق التظلم ، فكان في أموال أولئك مصدراً جديداً للسلطان يحاول به مساعدة الناس في مواجهة هذه الأزمة ونتائجها الفادحة .

(١٧) كذلك يظهر واضحاً تدخل الحكومة المباشر في السيطرة المطلقة على كل مايرد إلى السلطنة من بضائع ، أي بعبارة أخرى التضييق على عملية الحرية التجارية في الحصول على البضائع ، ثم تقوم الحكومة بعد ذلك بتفريقها بين التجار بأسعار مضاعفة عن التي اعتادوها من أجل الحصول على السيولة النقدية لشراء المحاصيل الغذائية من البلاد المجاورة ، ثم توزيعها على الفقراء والمعسرين حتى تنتهي المجاعة .

(١٨) هناك فئات من الناس استفادت من هذه النكبة مثل الأطباء والعطارين حيث كان المصاب يضاعف الأجر للطبيب في سبيل العلاج ، ويدفع السعر المضاعف للحصول على الدواء ، فظهر في المجتمع طبقة غنية جديدة لم تكن موجودة من قبل . وهذا الوضع يعكس موقفاً سلبياً من الحكومة في عدم مواجهة هذه الظواهر الانتهازية ومحاولة القضاء عليها .

(١٩) في الفترة الأخيرة من المحنة انتشر الطاعون بشكل كبير بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، الأمر الذي أنهك عملية التكافل الطبقي والمساعدات المتنوعة من مختلف الناس في مواجهة الحالة العصيبة التي نكب بها المجتمع المملوكي على جميع المستويات ، إذ بليت البيوت الغنية والفقيرة على حد سواء بهذا الوباء الأسود .

(٢٠) بدا تقصير الحكومة المملوكية واضحاً في بناء السدود وبحيرات الماء العذب لمواجهة الجفاف حيث ظهر تقصير الحكومة للجميع إذ كان القحط أحد الأسباب التي أدت إلى هذه المحنة .

(٢١) كان عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م أشد قسوة في جميع مظاهر الضرر النفسي والمعنوي والمادي حيث خلت الدكاكين من مختلف البضائع ، وزاد الغلاء ، وندرت المواد الغذائية ، إلى جانب انتشار الوباء الأسود الذي حصد الخلق في جميع الأوساط الاجتماعية دون تفريق .

(٢٢) كانت سلطنة المماليك حريصة على تخزين فائض كبير من المحاصيل الزراعية الغذائية المتنوعة في « الأهراء السلطانية » بحيث تكون بعيدة عن الاستهلاك مهما كانت الأسباب ، بل تحفظ لحالات الحروب المفاجئة فإذا كان هناك غزو مباغت ضد الدولة ، أو حملة عسكرية تقصد الفتح الإسلامي خارج حدود السلطنة تم إخراج هذه الكميات المحفوظة لمثل هذه الحالات العسكرية الاضطرارية . ولكن عندما وقعت هذه المصيبة الاقتصادية التي نتناولها بالدراسة تم إخراج هذه المحاصيل لهدف مساعدة من أصابهم الضرر . وهذا الأمر يبين دون ريب مدى شدة الوضع الاقتصادي وما ترتب على ذلك من نتائج اجتماعية أليمة .

(٢٣) كان الانتقال بين الأقاليم المملوكية المتعددة أمراً عادياً وسهلاً سواء بقصد الحج أو الانتقال الشامل لهدف الاستقرار في مكان آخر ، ولكن حينما وقعت هذه الكارثة بدأت ظاهرة الهجرة الجماعية بين المناطق المختلفة طلباً للرزق ، وكانت مصر منطقة جذب رئيسية لمقوماتها الاقتصادية المعروفة ، ولكنها حينذاك كانت تعاني أيضاً من نتائج المجاعة والطاعون .

(٢٤) تطلبت ضراوة الحالة الاقتصادية وقساوتها توفير وضع سياسي يمكن أن نطلق عليه صفة « الأحكام العرفية » حيث كان لابد من توفير الحراسة العسكرية المشددة عند الأفران

والمخابز والدكاكين والمخازن بأنواعها لحمايتها من أيدي العامة الذين كانوا يعانون الجوع والمرض . فأخذت الحكومة على عاتقها مسئولية الحيلولة دون وقوع الفوضى الاجتماعية التي ربما تقضي على البقية الباقية من استقرار المجتمع آنذاك . إذن فإنه من المؤكد أن هذه المراكز الغذائية كانت هدفاً للنهب والسرقة من عامة الناس بسبب الجوع .

(٢٥) كان لهذا الطاعون تأثير كبير على تناقص الكثافة السكانية في المدن والقرى على حد سواء ، وكان المهاجر الميت البعيد عن أهله يبقى مطروحاً في الطريق حتى يأتي من الأخيار من يعمل على دفنه .

(٢٦) وضحت ظاهرة تناقص احتياطي الدولة من الذهب عندما قلت القيمة الشرائية للدرهم ، حيث ظهر التضخم المالي ، ووقع التلاعب بالفلوس ، فما كان من الحكومة إلاّ التدخل العاجل لتحديد القيمة النقدية للدرهم في محاولة للحيلولة دون تدهور الاقتصاد العام لسلطنة المماليك . لقد كان من الممكن أن يؤدي العجز الواضح في خزانة الدولة إلى ظهور اضطراب جذري في كلا الوضعين السياسي والاقتصادي للسلطنة .

(٢٧) تحملت جميع طوائف المجتمع وقتذاك جانباً من المسئولية في سبيل تخفيف الضرر ، فالسلطان تحمل مسئولية الخطوات التنفيذية التي اعتقد أنها تؤدي لهذا الهدف سواء في توزيع البضائع العينية ، أو في مصادرة الكبار لإعانة الصغار ، أو في توفير الأمن الاجتماعي ، كما كان للأمير أسلوبه في مساعدة المحتاجين إما بالتبرع أو توفير القوت اليومي ، وتحمل الأثرياء الأخيار مهمة إطعام الفقراء ودفن الطرحاء . أما رجال الدين فاجتهدوا في تحقيق طمئنة النفوس وحمايتها من الفزع والهلع نتيجة ما حدث فالتف الناس حولهم في المساجد يقيمون الصلاة طلباً للغيث ، وترتفع أصواتهم بالتهليل والتكبير أملاً في إنفراج الأزمة .

(٢٨) سياسة العزل التي كان يجسر عليها كبار الأمراء المماليك ضد السلطان الضعيف تبدو واضحة ضمن حوادث هذه النكبة بل يبدو أن هذا الوضع كان عاملاً مساعداً في إقدام أمير قوي على عزل سلطان كانت الوقائع المفجعة المتتالية سبباً رئيسياً في تشتيت جهوده في مختلف الجهات .

قائمة الاختصارات العربية
الأرقام هنا تدل على رقم المصدر في قائمة المصادر والمراجع

إغاثـــة	المقريـــزي	(٣٠)
تالـــي	الصقاعي	(٨) ، (٢٥)
تركيـــة	مجهـــول	(١٠)
تشـــريف	ابن عبد الظاهر	(٢٦)
جواهـــر	مجهـــول	(٩)
خـــبر	الذهـــبي	(٢٤)
الخطـــط	المقريـــزي	(٣٢)
الـــدرر	ابن حجـــر	(٢٠)
درة	ابن حبيب	(٤)
ذيـــل	اليونيني	(١٤)
الســـلوك	المقريـــزي	(٣٣)
صبـــح	القلقشـــندي	(٢٨)
العـــبر	ابن خلدون	(٢٣)
مـــالك	الصفـــدي	(٧)
مـــرآة	اليـــافعي	(١٣) ، (٣٤)
مصـــر	مغلطـــاي	(١٢)
ملـــوك	ابن الفـــرات	(٢٧)
النجـــوم	ابن تغري بردي	(١٩)
نزهـــة	مجهـــول	(١١)

المصـــادر والمراجـــع

أولاً : مصـــادر مخطوطة :

ابن اياس — محمد بن أحمد (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٤م)

(١) جواهر السلوك في أخبار الخلفاء والملوك
مخطوط كيمبرج Qq. 74
مخطوط دار الكتب ٦٢٠٣ ف ٦٤٨

ابن تغرى بردى — أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٧٠ م)

(٢) حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور
مخطوط ببرلين 9462

(٣) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، ج ٥
مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2072

ابن حبيب — الحسن بن عمر (ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م)

(٤) درة الأسلاك في دولة الأتراك
مخطوط اكسفورد March 223

(٥) تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه
مخطوط المتحف البريطاني Add. Rich 7335

السيوطي — جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م)

(٦) كتاب مارواه الواعون في أخبار الطاعون
مخطوط كيمبرج Or 172 (8)

الصفـــدى — الحسن بن عبد الله (٨هـ / ١٤م)

(٧) نزهة المالك والمملوك
مخطوط المتحف البريطاني Or. 6267

الصقـاعي — فضل الله بن أبي بكر (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م)

(٨) تالي كتاب وفيات الأعيان

مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2061

مجهـول ؟ — (٩) تاريخ جواهر السلوك في سياسة الخلفاء والملوك

مخطوط المتحف البريطاني Or. 6854

مجهـول ؟ — (١٠) تاريخ الدولة التركية (٦٥٠ - ٨٠٥هـ / ١٢٥٢ - ١٤٠٢م)

مخطوط كيمبرج Qq. 147

مجهـول ؟ — (١١) نزهة الإنسان في ذكر الملوك والأعيان

مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 1769

مغلطـاى — ابراهيم (عاش في النصف الأول من القرن ٨هـ / ١٤م)

(١٢) تاريخ سلاطين مصر والشام وحلب

مخطوط برلين 9835

اليـافعي — أبو محمد عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨هـ / ١٣٦٧م)

(١٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان وتقلب أحوال الإنسان .

مخطوط أكسفورد March 176

اليونيني — موسى بن محمد (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م)

(١٤) ذيل مرآة الزمان

مخطوط مصور الجامعة العربية ٢/٢٥٧ تاريخ ، ج ٤

ثانياً : مصـادر مطبوعـة :

ابن اياس — محمد بن أحمد (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٤م)

(١٥) بدائع الزهور في وقائع الدهور

٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٨٩٣ - ١٨٩٦م

ابن تغرى بردى — أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م)

(١٦) حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور
جزئين تحقيق ويليام بوبر
لوس انجلوس ، ١٩٣٠ – ١٩٤٢م

(١٧) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي
الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٥٦م

(١٨) مورد اللطافة في من ولى السلطنة والخلافة .
باشراف ج . د . كارليل
طبعة أوروبا ، ١٧٩٢م

(١٩) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
١٢ جزء ، القاهرة ، ١٩٢٩ – ١٩٥٦م

ابن حجـــر — أحمد علي (ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٩م)

(٢٠) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
٥ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٦٦م

(٢١) أنباء الغمر في أبناء العمر
جزءان ، حيدر آباد ، ١٩٦٧م

(٢٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري
١٣ جزء ، القاهرة ، ١٣١٩هـ / ١٩٠٩م

ابن خلدون — عبد الرحمن بن محمد (ت ٨١٨هـ / ١٤٠٦م)

(٢٣) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر
٧ أجزاء ، بيروت ، ١٩٦٥م

الذهـــبي — شمس الدين محمد بن أحمد الشافعي (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٨م)

(٢٤) العبر في خبر من غبر
٥ أجزاء ، الكويت ، ١٩٦٠ – ١٩٦٦م

الصقـاعي
فضل الله بن أبي الفخر
(٢٥) تالى كتاب وفيات الأعيان
تحقيق جاكلين سوبله
دمشـق ١٩٧٤م

ابن عبد الظاهر
محيي الدين أبو الفضل عبد الله (ت ٦٩٢هـ / ١٢٩٢م)
(٢٦) تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور
تحقيق م . كامل
القاهرة ، ١٩٦١م

ابن الفـرات
محمد بن عبد الرحيم (ت ٨٠٧هـ / ١٤٠٥م)
(٢٧) تاريخ الدول والملوك
ج ٨ ، تحقيق قسطنطين زريق وآخرين .
بـيروت ١٩٣٩م .

القلقشـندي
أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م)
(٢٨) صبح الأعشى في صناعة الانشا
١٤ جزء القاهرة ١٩١٣ - ١٩٢٢م

المقريـزي
أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤٢م)
(٢٩) البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب
تحقيق م . عابدين
القاهرة ، ١٩٦١م .
(٣٠) إغاثة الأمة بكشف الغمة
حمص ، ١٩٥٦م .
(٣١) الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام
القاهرة ، ١٨٩٥م .

ثالثاً : مراجع أجنبيـــة :

(i) Books

Arberry, A.J.
The Chester Beatty library, A Handlist of the Arabic Manuscripts, 7 vols, Dublin 1955–64.

Ashtor, Eliyaho.
Histoire des prix et des salaires dans L'Orient Medieval, Paris, 1969.

Balog, Paul.
The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, New Yourk, 1964.

Cook, M.A.
Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day, London1970.

Al–Hajji, Hayat Nasser
The Internal Affairs in Egypt
Durig the third reign of Sultan Al–Nasir Muhammad B. Qalawun
Kuwait, 1978.

Lapidus, Ira Marvin.
Muslim Cities in the later middle Ages,
Harvard Univ. Press, Cambridge, Massachusetts, 1967.

Poliak, A. N.
Feudalism in Egypt, Syria. Palestine and Lebanon,
London, 1939.

Rabie, Hassanein.
The Financial system of Egypt, A.H. 564–741 A.D 1169–1341, London, 1972.

(ii) Encyclopaedias and articles in periodicals.

The Encyclopaedia of Islam, iv vols. first edition,
Leiden 1913. Second edition, Leiden 1960–in progress.

Ashtor, E.
(1) «Debat sur l'evolution economico–sociale de l'Egypt a la fin du moyen age, a propos d'un livre recent», J.E.S.H.O., xii (1969), pp, 102–109.
(2) «Some unpublished sources for the Bahri Period» Studies in Islamic history and civilization, (Scripta Hierosolymitana, ix), Jerusalem, 1961, pp. 11–30.

Ayalon David.
(1) «The Muslim city and the Mamluk military aristocarcy» Proceeding of the Israel Academy of Sciences and Humanities. ii (1968), pp. 217–259.
(2) «Notes on the Furusiyya exercises and games in the Mamluk Sultanate».
Studies in Islamic history and civilization (Scripta Hierosolymitana, ix) Jerusalem, 1961. pp. 31–62.
(3) «The plague and its effects upon the Mamluk Army» J.R.A.S. 1964. pp. 67–73.
(4) «The system of payment in Mamluk military society», J.E.S.H.O.i (1958), pp. 37–65.
(5) «Studies on the structure of the Mamluk army».
B.S.O.A.S.xv (1953), pp 203–228, 448–476, xvi (1954).
pp. 57–90.
(6) «Studies on the transfer of the Abbasid caliphate from Baghdad to Cairo», Arabica. 7 (1960), pp. 41–59.
(7) «The wafidia in the Mamluk kingdom», Islamic Culture, XXV (1951), pp. 89–104.

Dols, Michael W.
«Plague in early Islamic history». J.A.O.S. xciv (1974) pp. 371–383.

Holt, P.M.
«The Sultanate of al–Mansur Lachin (696–8/1296–9)», B.S.O.A.S. xxxvi (1973), pp. 521–532.

Labidus, I.M.
«The grain economy of Mamluk Egypt», J.E.S.H.O. xii (1969). pp. 1–15.

Poliak, A.N.
«Some notes on the feudal system of the Mamluks», J.R.A.S. (1937), pp. 97–107.